مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع

أ.م.د هشام عزالدين مجيد علي *
م. خيرالله سبهان عبدالله حمد **

*كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
**كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل
hesham14@coplicy.uobaghdad.edu.iq
Kheralla_aljuboury@uomosul.edu.iq

ملخص :

تُعدُّ قضية السلم المجتمعي إحدى أهم المعوقات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، فالسلم المجتمعي لا يُعدُّ خياراً يسيراً كما هو الحال مع إثارة النزاع والحرب؛ لأنه يحتاج إلى مجموعة من المعطيات ترتبط بإحداث تغييرات قوية وعميقة في سلوك أطراف النزاع، وبناهم الاجتماعية المُسببة للعنف، الأمر الذي يدفعهم ويوجههم نحو التعايش السلمي والتفاعل مع الآخر المختلِف عنهم في مصالحه وأهدافه، وقد أثبتت التجارب الدولية على مرّ التاريخ أنّ مرحلة السلم المجتمعي والتعايش بسلام والطريقة التي يتم بها إعادة بناء العلاقة بين أطراف النزاع في مرحلة ما بعد النزاع، هي مرحلة طويلة وشاقة جداً.

كلمات مفتاحية : السلم، بناء السلام، التعايش السلمي، المصالحة.

Foundations of Societal Peace in the Post-Conflict Phase

Dr. Husham Ezzaldeen Majid Ali/ College of Political Science/ University of Baghdad
Inst. KheerAllah Sabhan Abdullah Hamed/ College of Political Science/ University of Mousel

ABSTRACT:

The issue of social peace is one of the most important obstacles that countries and societies face in the

post-conflict phase. Community peace is not an easy option, as is the case with provoking conflict and war because it needs a set of data related to bringing about strong and profound changes in the behavior of the parties to the conflict, and their social structures that cause violence, which pushes and directs them towards peaceful coexistence and interaction with others who are different from them. International experiences throughout history have proven that the phase of societal peace and peaceful coexistence, and the way in which the relationship of conflict parties is rebuilt in the post-conflict phase, is a very long and arduous phase.

KEYWORDS: peace, peace building, peaceful coexistence, reconciliation.

المقدمة

تُعدُّ النزاعات الداخلية واحدة من أخطر المهددات للسلم المجتمعي، وعلى الرغم من وجود القواسم المشتركة العديدة بين المكونات الاجتماعية مثل، الدين، واللغة، والقومية، والهوية، والحدود المشتركة، وغيرها من القواسم الأُخرى، إلاَّ أنَّ النزاعات المحلية قد تجد طريقها بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، لا سيما عندما تكون هناك محفزات تغذي ذلك النزاع مثل، ضعف سيادة القانون، والطائفية، وغياب العدالة في التوزيع، وضعف معايير المساءلة والشفافية وغيرها من المحفزات، التي تؤدي دوراً محورياً في تأجيج النزاعات الداخلية. وقد تكون بيئة النظام السياسي هي المسبب الأساسي للنزاع، لا سيما إذا كان نظام الحكم يؤمن بقضية الاستقطاب في إدارة الشؤون العامة على حساب الخبرة والكفاءة، فهي عوامل تسهم في زيادة حدة التوترات والنزاعات داخل المجتمع.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية دراسة السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع من مصادر عدة، ولعل أهم هذه المصادر هو أنَّ السلم المجتمعي ينعكس تأثيره على حياة المكونات الاجتماعية كافة وعلى ازدهارها وتطورها. فهي دراسة تتصدى إلى تحديد النطاق الكامل للآليات والعمليات التي ترتبط بمحاولة الحكومات والمجتمعات للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد النزاع، لضمان انصاف ضحايا النزاع ومحاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات، ومن ثم الوصول إلى مرحلة المصالحة

المجتمعية الوطنية.

إشكالية الدراسة

بناءً على الشعور والاحساس الذاتي للباحث، مستدلاً بما توافر له من أدبيات ومراجع ودراسات مرتبطة بموضوع الدراسة؛ تنطلق الدراسة من إشكالية تحاول الإجابة على سؤال أساسي مفاده: (**ما هي مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع؟**)، أي محاولة بلورة صورة شاملة ومجردة تقترب قدر الإمكان من الواقع والحجم الحقيقي لتلك المرتكزات داخل المجتمع.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إنّ مسألة اختلاف المكونات في المنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية وغيرها تُشكل مجموعة من التحديات لا سيما في المجتمعات المتعددة؛ لذا فإنَّ هذه المجتمعات لكي تتجاوز مرحلة النزاع لا بد لها أنَّ تحقق السلم المجتمعي بين مكوناتها، فمع وجود التنوع والتعدد داخل المجتمع تصبح هناك ضرورة لضمان المصالح والحقوق للجميع من أجل أن تعيش المكونات كافة في إطار المصلحة العامة في الوطن الواحد. وهذا ما يستدعي البحث في مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع.

منهجية الدراسة

ومن أجل اثبات فرضية الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي من أجل الوصول إلى الغايات النهائية للدراسة.

هيكلية الدراسة

انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ناقش المبحث الأول إطار مفاهيمي نظري، وتناول المبحث الثاني المرتكزات السياسية، بينما تطرق المبحث الثالث للمرتكزات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي نظري

من أجل الإلمام بمفهوم السلم المجتمعي، سيتم مناقشة مفهوم السلم المجتمعي من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وفق الآتي:

المطلب الأول: السلم المجتمعي لغةً

السلم في اللغةً يعني الصُلحُ، والسَّلامُ: السَّلامَةُ، وقيل: معناهُ أنه سَلِمَ من الآفات. ويُقالُ: سَلِمَ يَسلمُ سَلاماً وسَلامَةً؛ ومنه قيل للجنة: دارُ السَّلامِ؛ لأنها دارُ السَّلامَةِ مِنَ

الآفات. وروى (يحيى بن جابر) أنَّ (أبا بكر) قال: السَّلامُ أمانُ الله في الأرض. وسميت دارُ السلام؛ لأنها دارٌ السلامة الدائمة التي لا تنقطع ولا تفنى، وهي دارُ السلامة من الموت والهرم والاسقام. قال (أبن الأثير): أراد أن يلزم بيته طلباً للسلامة من الفتن، ورغبةً في العزلة، وقيل: أراد أنه إذا دخل سَلِمَ، قال: والأول الوجه وسَلِمَ من الأمر سلامة: نجا. فالسلمُ هو من المسالمة وترك الحرب[1]. والسَّلامُ: البراءة من العيوب. والتَّسالُمُ: التصالح والمُسالَمَة: المصالحة[2].

المطلب الثاني: السلم المجتمعي اصطلاحاً

يعد السلم المجتمعي أمل يراود البشرية عامة، لا سيما بعد شيوع وانتشار السلاح النووي والبيولوجي، الأمر الذي يجعل السلم صعب التحكم فيه، لكنه ينفع أيضاً للبحث عن السلام. إذ يرى (إيمانويل كانط Immanuel Kant) إن حالة السلام بين أُناس يعيشون جنباً إلى جنب ليست حالة فطرية: بل إن الحالة الفطرية أدنى إلى أن تكون حالة حرب. وهي وإن لم تكن دائماً حرباً معلنة، إلا أنها على الأقل منطوية على تهديد دائم بالعدوان[3].

ويتطلب السلم المجتمعي تحقيق الاستقرار وأن تُلبي الحكومات المتطلبات الشعبية الضرورية، وحماية المواطنين من مصادر التهديد الداخلية والخارجية، فضلاً عن تعزيز الحقوق والحريات الأساسية للمكونات كافة[4]، فالسلم المجتمعي يعد العامل الأساسي في بناء الدولة والمجتمع وازدهارهما، وهو أحد أهم الموضوعات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أنه من أبرز التحديات التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد النزاع، فالسلم المجتمعي يؤدي إلى تحقيق وحدة الأمة، ويتيح لها فرص إعادة البناء والتنمية بعد توقفها بسبب النزاع، ويمكنها من التصدي للتهديدات التي تواجهها، فهو حالة تكون فيها مكونات المجتمع خالية من مظاهر عدم الاستقرار عبر تحقيق الانسجام والوئام الداخلي[5]، والاندماج الكامل وغير المشروط

السلم المجتمعي يعد العامل الأساسي في بناء الدولة والمجتمع وازدهارهما، وهو أحد أهم الموضوعات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2007، ص2078-2079.

(2) ينظر: ابو نصر اسماعيل الجوهري، الصحاح، حققه: محمد محمد تامر، المجلد1، حـرف السين، دار الحديث، القاهرة، 2009، ص554-556.

(3) ايمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1952، ص38.

(4) جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ج1، ط1، ترجمة: محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، ريـاض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2013، ص18.

(5) عبد الصمد بوكليخة، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي فـي الـوطـن العربي (الجزائر أنـمـوذجـا)، مجلة اكاديميا، العدد5، المختبر العربي لإصلاح السياسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص70.

بين المكونات الاجتماعية كافة، الذي يؤدي إلى اعادة بناء السلم المجتمعي بعد مرحلة النزاع[6].

إن عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تشير إلى مجموعة من السياسات والترتيبات والاجراءات التي يتم تنفيذها بعد انتهاء مرحلة النزاع، عبر احداث تغيير في بيئة النزاع من أجل تقليل التناقضات التي تدفع الأطراف إلى النزاع، وتعزز عوامل الثقة بينهم، وتطور قدرات الدولة التي تعد الفاعل الأساس في وضع أُسس بناء السلم المجتمعي الذي يعمل على الانتقال من حالة النزاع والصراع إلى حالة التعاون بين المكونات الاجتماعية التي كانت في حالة نزاع أو حرب[7].

عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تشير إلى مجموعة من السياسات والترتيبات والاجراءات التي يتم تنفيذها بعد انتهاء مرحلة النزاع

ومن ثم فإنَّ، السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع لا يمكن تحقيقه في ظل غياب أو ضعف السلطة والقانون، كما لا يمكن تحقيق المساواة والعدالة، وصيانة وضمان الحقوق والحريات العامة، فالمجتمعات البشرية لا يمكنها أن تتعايش بدون وجود سلطة تعمل على إدارة الشؤون العامة للأفراد وتعمل على تحقيق التعايش بين المكونات الاجتماعية كافة، وإلا لن تتحقق قيم المساواة والعدالة داخل المجتمع[8]، دون قوة القانون التي تعد الشرط الأساسي لتحقيق الانسجام والسلم المجتمعي[9]، هذه القوة مسموح بها وتوضع في يد الدولة ومؤسساتها فقط؛ لأن الدولة هي التي تحتكر سلطة القانون وتمارسه[10]، لكي تقوم بحماية الحقوق والحريات، وفرض أُسس النظام على المكونات كافة[11]. ومن ثم فإنَّ، السلم المجتمعي نقصد به الحالة التي يسود فيها الانسجام والوئام والاستقرار والاتفاق والهدوء بين المكونات الاجتماعية كافة، وفي العلاقة بين الافراد داخل المجتمع نفسه، وكذلك بين الافراد والقوى الاجتماعية المتعددة والمختلفة والمتنوعة، واعطاء القيم العليا الأهمية القصوى الذي لا يمكن المساس بها.

السلم المجتمعي نقصد به الحالة التي يسود فيها الانسجام والوئام والاستقرار والاتفاق والهدوء بين المكونات الاجتماعية كافة

(6) بودون وف بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ط1، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص156.

(7) اياد العنبر وحسين علي، الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي: عراق ما بعد داعش انموذجاً، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد35، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، 2018، ص132. كذلك ينظر: مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد 2003: التحديات والفرص، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجدل10، العدد2، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، 2020، ص848-849.

(8) محمد مصباح الجندي واحمد عمر مهلهل، المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي: ليبيا انموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد11، كلية الاقتصاد والتجارة زليتين، الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا، 2018، ص305.

(9) احمد وفيق، علم الدولة، الجزء4، ط1، مطبعة النهضة، القاهرة، 1936، ص5.

(10) خالص جلبي، بناء ثقافة السلم، ط1، دار المنبر، دمشق، 1999، ص30.

(11) ابو فهر السلفي، الدولة المدنية: مفاهيم واحكام، ط1، دار عالم النوادر، القاهرة، 2011، ص40.

المبحث الثاني: المرتكزات السياسية للسلم المجتمعي

تُعد الآليات السياسية المرتكز الأساسي لتحقيق وبناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، كما إنَّها تؤدي إلى تحقيق التماسك والاندماج الاجتماعي؛ لذا سنقسم هذا المبحث على الآتي:

المطلب الأول: الحكم الرشيد وإقامة نظام ديمقراطي

إنَّ الحكم الرشيد وإقامة مؤسسات ديمقراطية وطنية يعد أحد أهم المرتكزات السياسية لتحقيق السلم المجتمعي، والتنمية الاقتصادية، والتماسك والاندماج المجتمعي، وسيادة القانون في مرحلة ما بعد النزاع، ظهر مصطلح «الحكم الرشيد» (Good Gov-ernance) في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية بشكل جلي في الثمانينيات، فُسِر وترجم إلى العربية بمصطلحات عدة منها الحكم الرشيد، والإدارة المجتمعية، والحكم التشاركي، وإدارة الحكم، والحكم الجيد، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، والحكامة، والحكم الصالح[12]، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذا المفهوم فهناك تباين كبير في ايجاد تعريف محدد للحكم الرشيد، بل ربما يكون بعض التباين في تاريخ ومكان ظهور المصطلح.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد على أنَّه: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية بهدف إدارة شؤون الدولة على المستويات كافة، ويشمل العمليات والآليات والمؤسسات التي يعبر عبرها المواطنين والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة من أجل حل خلافاتهم، في حين يشمل مفهوم البنك الدولي للحكم الرشيد المؤسسات والتقاليد التي يتم عبرها ممارسة السلطات في الدول بهدف تحقيق المصلحة العامة[13]، أمّا تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 فقد عرف الحكم الرشيد على أنَّه: الحكم الذي يدعم ويعزز ويصون رفاه المواطنين ويعمل على تمكين قدرات البشر

(12) امين عواد المشاقبة ومعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص9.

(13) نصيف جاسم العبادي واحمد جاسم المطوري، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة من 2003 إلى 2012، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9، العدد 36، كلية الادارة والاقتصادي، جامعة البصرة، 2014، ص69.

وفرصهم وخياراتهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما أفراد المجتمع الأكثر فقراً وتهميشاً[14].

لذا يقصد بالحكم الرشيد منظومة من المفاهيم الأساسية هي الإدارة العامة الكفء، والالتزام بالمصلحة العامة، وسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، وغياب هذه المنظومة المتكاملة يؤدي إلى فساد، وإهـدار في الموارد العامة، وإحباط للأجيال الصاعدة، إذا غابت الإدارة العامة الكفء أهملت مصالح المواطن العادي، ولجأ إلى (الرشوة) للإسراع بماكينة الجهاز البيروقراطي المتكلس، وإذا لم يعد هناك التزام بالمصلحة العامة فستظهر مجموعات أوفر ثراء وأعلى صوتاً وأكثر نفوذاً لتوجه دفة المصلحة العامة لخدمة مصالحها الخاصة الضيقة على حساب الشعب عامة، وإذا غاب حكم القانون وسيادته لجأ الناس إلى العنف، فيُدهَسُ الفقير الذي لا يملك الجاه والثروة، ويترتب على ضعف المسائلة والشفافية الفساد والتربح من المال العام، ويكلل كل ذلك غياب المشاركة السياسية التي تجعل أقلية منظمة (أياً كانت) تختطف حق السيطرة على موارد المجتمع، فالمنظومة متكاملة، وعناصرها متداخلة ومتشابكة[15].

يقصد بالحكم الرشيد منظومة من المفاهيم الأساسية هي الإدارة العامة الكفء، والالتزام بالمصلحة العامة، وسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة

وفي الغالبية العظمى من نظم الحكم[16*] العربية، لا سيما النظام العراقي، يحمل بين طياته بعض الخصائص التي تبتعد عن الحكم الرشيد، بمختلف ابعاده، من هذه الخصائص الآتي[17]:

1. ضعف المساءلة والشفافية: هناك تضييق في نطاق تداول المعلومات على قمة الهرم الإداري، في الوقت الذي تأخذ فيه المعلومات المتداولة شكل الشائعات والأكاذيب والوشاية وغيرها.

2. ضعف المشاركة الحقيقية: تعاني مؤسسات الحكم في تقرير شؤونها من مشكلة أنَّ الرأي هو رأي السيد الماسك بزمام الأمور، أمَّا اعضاء المؤسسة الآخرين فهم ليس إلاّ تابعين مهمتهم التنفيذ الصامت، هذا أدى إلى اهدار أمكانية المشاركة والافادة من الخبرات،

(14) برنامج الأمـم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الاقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، 2002، ص101.

(15) سامح فـوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص107.

(16) (*) للمزيد ينظر:
Huda Kazem Muhammad and Ahmed Adnan Azeez, The State in the Thought of Political Islamist Movements in Morocco after 2011, res militaris, No.13, res militaris – france, 2023, p.1-13.

(17) المصدر نفسه، ص30-31.

وغياب التمكين داخل المؤسسات.

3. نشوء نمط من الثقافة المعادية لمفهوم الصالح العام: مما أدى إلى عدم الالتزام بتحقيق المصلحة العامة، وتحولت المصلحة العامة إلى مصلحة خاصة، تخص شخصاً أو على أكثر تقدير عدد قليل من الأشخاص، التي تقوم بإهدار موارد المؤسسة من أجل تحقيق مصالح ذاتية تحت لافتة (المصلحة العامة).

4. إعاقة التطور الحقيقي للعاملين في المؤسسة: بمرور الوقت يتحول الموظفين العاملين في المؤسسة إلى كائنات وظيفية تتسم بالتكلس وغياب المبادرة، مما يؤدي إلى احتفاظهم بمساحات واسعة من التشوه النفسي الذي يتمثل في اللجوء إلى الطرق الملتوية لخدمة مصالهم الضيقة، من البديهي أن يعطل ذلك جهود التنمية نظراً لافتقار الكادر الإداري إلى المهارات التي تعينهم على ترجمة سياسات التنمية إلى واقع عملي.

5. شيوع الفساد الذي أصبح وسيلة ونتيجة في الوقت ذاته: أصبح الفساد وسيلة لتسيير النظام، فالفساد وحده هو القادر على تحريك أو تجاوز البيروقراطية المتكلسة، والقادر على شراء الولاء، وتجنيد التابعين، وبناء قاعدة التأييد، وحشد الأنصار، وخدمة المصالحة الضيقة، كما يمثل الفساد نتيجة في الوقت ذاته لهذا الوضع المتردي، الذي يخلو من المساءلة والشفافية، ويسوده الغموض، وثقافة ادارية غير ناضجة، وقيم سلبية ضد كل ما هو حديث في المجتمع.

عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تتطلب بالدرجة الأولى الالتزام بدولة ديمقراطية مدنية تؤكد على حكم الدستور والقانون

لذا فإنّ عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تتطلب بالدرجة الأولى الالتزام بدولة ديمقراطية مدنية تؤكد على حكم الدستور والقانون، بمعنى دولة مؤسسات، ودولة المواطنة الحقيقية، تلك الدولة التي تكون قوية لخدمة المواطن، وليست دولة قوية ضده، ولا بد أن تعمل على احترام الحقوق والحريات العامة؛ لأنَّ تحقيق السلم المجتمعي والعمل على تعزيزه بحاجة إلى توافر مساحة من الحرية، والتعبير عن الرأي، وحق

الاختلاف، كما لا بد من الانتقال بالمجتمع إلى حالة من المؤسساتية التي تحكم وفقاً لسيادة القانون بدلاً من الشخصنة وبعيداً عن الطائفية والمحاصصة، وهذا يتطلب اصلاح القوانين، والعمل على بناء نظام ديمقراطي حقيقي يؤمن بوجود المعارضة؛ لأن المعارضة السياسية تُعدُّ الركن الأساس للنظام الديمقراطي[18]، فضلاً عن ذلك يجب أن تحظى النخب الحاكمة بقدر عالٍ من الشرعية التي تُعدُّ عماد عملية بناء السلم وتحقيق الاستقرار المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع[19]. من هُنا فإنَّ علاقات الحاكم بالمحكومين، والرئيس بالمرؤوسين، في مؤسسات الحكم الحديثة تقدم نموذجاً لما ينهض به مفهوم الحكم الرشيد ويتصدى له، فالحكم الرشيد يسعى إلى استحضار مفاهيم أُخرى مغايرة مثل المساءلة والشفافية والإدارة الكفء، والمشاركة، التي تعمل على تعزيز السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، وبلورة التزام واضح تجاه خدمة المصلحة العامة، وفق أرحب التعريفات التي تستند إلى خيارات المجموع الشعبي العام، بدلاً من مفاهيم الاستبداد، والتخلف، والغموض البيروقراطي، وغياب المؤسساتية.

ومن ثم فإنَّ عملية بناء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع تتطلب حكم رشيد قائم على أساس الديمقراطية الحقيقية؛ لأنَّ غياب أو ضعف الشروط الديمقراطية في الوصول للحكم، وإذا ما سيطر مكون اجتماعي أو ميل السلطة إلى مكون معين دون سواه وفرض سيطرته على مؤسسات الدولة وابعاد المكونات الأُخرى أو محاولة تهميشها واقصائها من المشاركة الفاعلة، سيؤدي إلى اتساع دائرة الاختلاف والنزاع بين المكونات، وتتحول المصلحة العامة إلى مصالح فئوية تبتعد كثيراً عن المصلحة الوطنية، مما يفاقم النزاعات ويؤججها بين المكونات الاجتماعية، مما ينعكس سلباً على السلم المجتمعي ويعيقه[20].

المطلب الثاني: التداول السلمي للسلطة

يكتسب التداول السلمي للسلطة أهمية كبيرة؛ لأنَّه يعبر عن أهم

(18) عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي: الثقافة والدولة، ط1، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص86.

(19) شمران العجيلي وعدوية عثمان، التعددية والوحدة الوطنية: الواقع والطموح، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص89.

(20) محمد ذياب سطام، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي: دراسة مقارنة، ط1، دار السنهوري، بغداد، 2017، ص27.

مضامين النظام الديمقراطي التي تتمثل في مضمونين جوهريين الأول يتمثل بالتعددية التي تتيح المجال لجميع المكونات من أجل المشاركة السياسية، وامكانية التأثير في القرارات التي تتخذها، والثاني يتمثل بحكم الأغلبية الذي يعكس تفضيل الأغلبية في مسألة تولي السلطة؛ لأنَّ الشعب مصدر السلطات[21]. ولكي يكون هناك تداول حقيقي للسلطة لا بد من وجود الشروط الآتية:

1. التعددية الحزبية: تساهم التعددية الحزبية في التخفيف من حدة الخلافات السياسية وتعمل على تجاوزها، فالتعددية تحقق التوازن بين القوى السياسية وتضمن الاستقرار والتوازن بينها. فهي توفر ظروف ديمقراطية تُحتَرَم فيها الآراء والقوى السياسية، على النقيض من نظام الحزب الواحد الذي يهيمن على السلطة ويعمل على مصادرة حرية الآخرين في اختيار الحاكم، فالتعددية الحزبية هي جوهر النظام الديمقراطي وتسهل عملية تفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة[22].

2. مشاركة الشعب في التداول السلمي للسلطة: تُعدُّ ارادة الشعوب أساس الشرعية للنظام الحاكم وسلطته، وتتجلى تلك الإرادة السليمة في حق الشعب باختيار ممثليهم في السلطة[23]، إذ يختار المواطن من يراه مناسباً من بين المرشحين للسلطة من أجل ادارة الشؤون العامة في البلاد ورعاية مصالحهم، لذا فإنَّ احتكار السلطة بيد فئة معينة أو شخص أو مكون لمدة طويلة يولد الاستبداد مما يتطلب تغيير النظام، هذا هو جوهر العملية السياسية القائمة على أساس تداول سلمي للسلطة مستنداً إلى ارادة المواطنين الحقيقية[24].

3. تحديد النطاق الزمني للسلطة: من أجل ضمان التداول السلمي للسلطة لابد من تحديد النطاق الزمني لتولي السلطة، بهدف ضمان عدم احتكار السلطة بيد فئة معينة أو مكون أو شخص معين[25].

ومن ثم فإنَّ مبدأ التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية يشكل مرتكزاً مهماً لتحقيق السلم المجتمعي؛ لأنَّه يعكس ممارسة ديمقراطية عميقة لها قواعدها ومؤسساتها وآلياتها الراسخة في

(21) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص53.

(22) رفعت عبد سعيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية: دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص30.

(23) هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011، ص79.

(24) محمد رفعت عبدالوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص266.

(25) رائد حمدان المالكي، التداول السلمي للسلطة في الأنظمة الدستورية الوضعية، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016، ص140.

المجتمع المعني، كما يعبر هذا المبدأ عن حياد النظام السياسي واستقلاله إزاء مطالب القوى المشاركة في العملية السياسية، ويتطلب التداول السلمي للسلطة أن يتم الاحتكام إلى رأي الأغلبية أو ترجيح حكم الأغلبية مع احترام رأي الأقلية، وتأتي هذه الأغلبية عبر عملية اقتراع سري عام منتظم ودوري يتم اجراءه في وقت محدد ومعلوم، ولكن الأغلبية لا تمتلك حق تشريع ما تهوى من قوانين، فالأنظمة الديمقراطية تقيد حق الأغلبية بقيود دستورية الهدف منها الحفاظ على السلم المجتمعي وصيانة وحماية الحقوق والحريات العامة، ومنع الأغلبية من إلغاء أو تهميش حقوق الأقلية، مما يؤدي إلى تحقيق السلم والاستقرار المجتمعي[26].

مبدأ التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية يشكل مرتكزاً مهماً لتحقيق السلم المجتمعي؛ لأنَّه يعكس ممارسة ديمقراطية عميقة

(26) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص56.

لذا فإنَّ التداول السلمي للسلطة أصبح أمر ضروري من أجل تنظيم شؤون البشرية وحكم تجمعاتها، فهي في الأصل ظاهرة اجتماعية، وتكون هذه الظاهرة ايجابية في حال حافظت على السلم المجتمعي والحقوق والحريات العامة، وبالمقابل فإنَّها تكون ظاهرة سلبية عندما تنتهك تلك الحقوق والحريات وتهدد السلم المجتمعي، من هُنا أصبح من الواضح أنَّ التداول السلمي للسلطة يعد أحد المرتكزات السياسية المهمة التي تحافظ على السلم المجتمعي وتصون الحقوق والحريات العامة، وقد أصبح التداول السلمي للسلطة[27*] مطلباً شعبياً سواء على المستوى المحلي أم الدولي، ومن أجل تحقيق تداول حقيقي للسلطة فإنَّ الأمر بحاجة إلى وجود آليات تضمن عدم انحراف عملية التداول السلمي للسلطة عن مسارها الديمقراطي، ولا بد أن تُعطى المؤسسات السياسية حصانة تمنع انتهاك التداول السلمي عليها، فتكون الآلية هي جوهر عملية التداول وليس الإرادة السياسية للحاكم.

(27) (*) للمزيد ينظر:
Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes: An Overview, IPRI Journal, Vol. 23, Issue 1, Islamabad Policy Research Institute, Islamabad, 2022, p1-24.

المبحث الثالث: المرتكزات الاجتماعية والاقتصادية للسلم المجتمعي

من أجل الوقوف على اهم المرتكزات التي يستند اليها السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، سيتم تقسيم هذا المبحث على الآتي:

المطلب الأول: التماسك الاجتماعي

إنَّ الاختلاف والتنوع واقع كوني ثابت وارادة إلهية يستحيل العمل على إلغاؤها، فالتعدد والتنوع ضرورة مجتمعية؛ لذا لا بد من التعامل مع هذا الواقع الاجتماعي بوعي يهدف إلى تحقيق السلم المجتمعي بين المكونات الاجتماعية في ظل التكامل والتنوع مع التعدد والتعاون في القواسم الاجتماعية المشتركة، فالسلم المجتمعي يحافظ على الوحدة الوطنية ولا بد أن تكون مؤسسات الدولة كافة مجسدة للتنوع الاجتماعي، فضلاً عن كفالة حرية التعبير والعقيدة للجميع، وقيام مؤسسات للعمل المشترك والتزم بالثوابت الوطنية وبالعدالة الاجتماعية والتوزيعية، والمساواة في التعامل واحترام الحقوق والحريات العامة، وانتهاج الحوار لـحـل النزاعات[28]، فالتماسك الاجتماعي يعمل على الحد من النزاعات بين الأطراف المتنازعة ويخفف حدة التوتر بينهم مما يتيح لهم فرصة للحوار والجلوس حول طاولة الحوار[29]؛ لذا يعد مرتكزاً أساسياً لتحقيق السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، فالتماسك الاجتماعي القائم على أساس احترام وقبول الآخر المختلف، والتعايش معه[30]، يعزز قدرة المكونات اعادة بناء المجتمع، وهو تعبير فعلي عن قدرة الأفراد والمكونات على العيش والتكيف مع بعضهم البعض بهدف تحقيق الخير العام للمجتمع وتطوره، لكن الأمر يتطلب جهود مخلصة وكبيرة. وقد أثبتت التجارب التاريخية أنَّ التماسك الاجتماعي وأشاعت السلام بشكل حقيقي وفعلي في مرحلة ما بعد النزاع، عملية طويلة وشاقة،

التماسك الاجتماعي يعمل على الحد من النزاعات بين الأطراف المتنازعة ويخفف حدة التوتر بينهم مما يتيح لهم فرصة للحوار والجلوس حول طاولة الحوار

(28) خالد عبدالاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد2-3، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، 2016، ص331.

(29) بدرية صالح عبدالله، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد20، العدد11، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2021، ص6.

(30) محمد ناصر العذاري ومحمد حسن الدرنبدي، اصول التعايش السلمي دراسة استنباطية في عهد الامام علي «عليه السلام» لمالك الاشتر «رض الله عنه»، ط1، مؤسسة علوم نهج البلاغة في العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، 2017، ص85.

إذ إنَّ النزاعات الدينية والطائفية والمذهبية والقومية وغيرها تولد آثار ونتائج سلبية، تؤثر على عملية تحقيق السلم المجتمعي بين المكونات الاجتماعية، كما تؤثر على معرفة المدة التي تحتاجها تلك العملية، فكلما كانت النزاعات تمتد إلى مدة طويلة كلما أدى ذلك إلى تعقيد أكثر لمهمة من يقومون بتحقيق السلم المجتمعي[31]. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في البيئة الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع، لا بد من توظيف الطاقات وتضافر الجهود كافة للمساهمة في بناء مجتمع متنور يتجاوز التعصب والتفرقة والرؤية الاحادية والنزاعات العنصرية بين المكونات بهدف تحقيق بناء روحي وقيمي يعتمد على الحوار مع الآخر المختلف والتسامح معه، فضلاً عن محاربة مفاهيم الطائفية والتطرف والعنف بما يعزز التعاون والتلاحم بين مكوناته الاجتماعية[32].

إنَّ الانقسام المجتمعي والنزاعات تقوض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، فالمجتمعات المتماسكة لديها قدرة أكبر لتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي، مما يخلق بيئة اجتماعية مستقرة، ويعمل على اعادة الثقة بين المكونات الاجتماعية ومساعدة بعضها البعض، هذا يساعد على الحد من الممارسات الأنانية، ويقلل النزاع وعدم الاستقرار، ويعزز السلم المجتمعي[33]؛ لذا فالتماسك الاجتماعي يعد أحد الركائز الأساسية للسلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، كونهُ يُركز على الصفات المجتمعية مثل قوة العلاقات والروابط بين المكونات الاجتماعية داخل المجتمع[34]، فهو يشمل مجموعة واسعة من السياسات والمؤشرات التي تهدف إلى تعزيز السلم المجتمعي عبر تقليص فجوة الدخل، وتوفير فرص أكبر للحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية، بما يحقق دمج المكونات الاجتماعية وشعورهم بالانتماء للمجتمع، وهما حجر الزاوية للتماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع[35]، فالتماسك الاجتماعي مرتكز مهم

إنَّ الانقسام المجتمعي والنزاعات تقوض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل

(31) معتز اسماعيل خلف الصبيحي وخلف صالح علي، الاسس الفكرية للتعايش السلمي في العراق بعد 2003، مجلة سر من رأى، المجلد16، العدد 62، كلية التربية، جامعة سامراء، 2020، ص725-726.

(32) ايمان محمد الطائي، الحوار ودوره في ترسيخ اسس التعايش السلمي والتسامح في المجتمع، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد17، العدد67، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، 2020، ص373.

(33) Jane Jenson, Defining and Measuring Social Cohesion, Commonwealth Secretariat and United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), UN, London, 2010, p14.

(34) Regina Berger, Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Measurement, EuReporting Working Paper, No14, Social Indicators Deoartment, Center for Survey Research and Methodology (ZUMA), Mannheim, 2000, p28.

(35) Ernesto Ottone, Social cohesion: inclusion and a sense of belonging in Latin America and the Caribbean, United Nations, Printed in Santiago, Chile, May2007, p16.

لمجتمع متسالم ومزدهر وديمقراطي، إنَّهُ يقوي الروابط والعلاقات داخل المجتمع، ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة؛ لذا لا بد أن يكون التماسك الاجتماعي جزء لا يتجزأ من سياسة الحكومات وبمشاركة المجتمع المدني في الدول التي تنتشر فيها مكونات متعددة ومتنوعة داخل اقليمها. بل هو أكثر أهمية عندما يكون هُناك نزاع أو عداء أو عدم ثقة بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة.

المطلب الثاني: نشر ثقافة الحوار والسلام

تُعدُّ ثقافة الحوار حقيقة جوهرية وضرورة مجتمعية تعيشها وعاشتها المكونات الاجتماعية، وهي بمعناها السوسيولوجي الفلسفي ظاهرة انسانية حضارية، تتيح للأفراد والجماعات نافذة فكرية للتواصل الانساني فيما بينهم، وبين التنظيمات والمؤسسات، بل وبين الحضارات والشعوب؛ لأنَّ ثقافة الحوار أصبحت ضرورة حضارية وانسانية للتفاهم والتعايش والسلم المجتمعي، لاسيما في الوقت الراهن بعد تصاعد خطابات الكراهية وانتشار التطرف والتعصب والغلو والإرهاب والعنف، في العالم العربي بشكل خاص، والعالم الغربي بشكل عام؛ لذا فإنَّ الحديث عن ثقافة الحوار والسلام تستدعيه محددات وشروط حياتنا المعاصرة[36]، وفي هذا السياق أكدت الكاتبة والناشطة في مكافحة العنف (باربارا ديمنغ Barbara Dem-ing) في كتابها الصادر عام 1971 (الثورة والتوازن Revolution and Equilibrium) أنَّ الناشطين بحاجة إلى «كلتا اليدين لمواجهة العنف». الأولى مرفوعة تقول «كفى عنفاً» والثانية ممدودة وكأنَّها تستعد للمصافحة، في إشارة إلى أهمية الحوار والتسامح لتحقيق السلم المجتمعي بين الخصوم المتنازعين[37].

ثقافة الحوار أصبحت ضرورة حضارية وانسانية للتفاهم والتعايش والسلم المجتمعي

وبما أنَّ نشر ثقافة الحوار والسلام مطلب تستدعيه محددات العيش المشترك، مهما تنوعت مواضيعه واختلفت أهدافه وزمن دعواته، إلاّ أنَّها تُشكل أحد أهم طرق التفاهم والتقارب والتواصل بين الأفراد في إطار المجتمعات البشرية، وقد كانت أعظم وأهم الانجازات

(36) حمدان رمضان محمد، ثقافة الحوار وابعادها الانسانية في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة جامعة بابل الانسانية، المجدل28، العدد4، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2020، ص211.

(37) Barbara Deming, Revolution and Equilibrium, First Printing, Grossman Publishers, New York, 1971, p23.

الحضارية عبر التاريخ مستندة على عملية واسعة من حوارات جرت عبر وسائل متنوعة بين الشعوب وعبرت عنها جهودهم التي لم ينقطع فيها الترابط والتواصل ببعضهم البعض، فالقدرة على الحوار تتيح آفاقاً واسعة من القدرة على التحليل والتفكير بحرية عبر طرق منطقية يسعى عبرها الفرد لإثبات وجوده، من هذا المنطلق فإنَّ نشر ثقافة الحوار والسلام يؤسس لعلاقات اجتماعية ناضجة ووثيقة بين مكونات المجتمع مما يؤدي إلى احلال السلم المجتمعي وتعزيزه في مجتمعات ما بعد النزاع[38]، فهي ركيزة أساسية لمنع العنف والنزاع وتعزز الانفتاح والحوار مع الخصم[39].

نشر ثقافة الحوار والسلام يؤسس لعلاقات اجتماعية ناضجة ووثيقة بين مكونات المجتمع مما يؤدي إلى احلال السلم المجتمعي وتعزيزه في مجتمعات ما بعد النزاع

ويمكن تحقيق السلم المجتمعي عبر نشر ثقافة الحوار والسلام، فهي تساعد على استعادة العلاقة بين المكونات الاجتماعية، وتخفف من حدة التوترات بين أطراف النزاع، فضلاً عن تضميدها للجراح الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع، عبر تعزيز المعرفة المجتمعية لمنع العودة إلى النزاع، وتمكين المواطنين العاملين في مجال التغيير الاجتماعي من أجل تحقيق السلم المجتمعي في مجتمعاتهم[40]. ومن ثم فإنَّ نشر ثقافة الحوار والسلام بين المكونات الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع تُعدُّ مسألة ضرورية من أجل تحقيق السلم المجتمعي، وهي ليست المرتكز الوحيد للسلم، لكنها أحد أهم ركائزهُ، فلا بد من تخصيص الوقت والموارد اللازمة لنشرها إلى جانب المرتكزات الأُخرى الضرورية بهدف إرساء السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية إحدى ركائز تحقيق السلم المجتمعي، فهي تساعد على تعزيز عملية تحقيق السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، كما أنَّها أساس ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وبدون ذلك، سيعاني المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع من أجل أحلال السلم بين

(38) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص212.

(39) نادين بلوك وليزا شيرش، تحقيق التضافر بين التحرك غير العنيف وبناء السلام، ط1، مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2018، ص18.

(40) Lesley Pruitt, Creating a Musical Dialogue for Peace, International Journal of Peace Studies, Vol 16, No 1, Spring/Summer 2011, p82.

مكوناته وسيبقى المجتمع معرض لعودة النزاع مرة أُخرى، وعلى الرغم من سهولة الاتفاق على أهمية التنمية الاقتصادية في تحقيق السلم إلاَّ أنَّ تحقيقها أصعب بكثير، فلا يمكن احياء الاقتصاد بسهولة بعد حدوث نزاع مدمر، فالتنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة واسعة من الظروف مثل، البنى التحتية، والمؤسسات الأساسية، وتوفير الخدمات، وقوى عاملة متعلمة ومتدربة بشكل كاف، واطار تنظيمي وقانوني يعزز النمو الاقتصادي، وسياسات حكومية تشجع على الاعمال التجارية وتنمية القطاع الخاص، هذه الأمور صعبة التحقيق في مرحلة ما بعد النزاع، فالمجتمع مفكك ويعاني من تحديات هائلة؛ لذا يتطلب من الحكومات معالج هذه التحديات في مرحلة ما بعد النزاع، عبر اقرار استراتيجية للسلم المجتمعي، وجعل التنمية الاقتصادية أحد أهم ركائزها، وتحديد الأولويات والاجراءات اللازمة للوصول إلى الهدف[41].

فالنزاعات تلحق أضرار جسيمة بالاقتصاد والمجتمع، وتسبب خسائر كبيرة في مصادر العيش وفرص العمل، وتؤجج الاضطرابات، وتفكك التماسك الاجتماعي، وتدمر الهياكل الأساسية، وتقوض مؤسسات الدولة وسيادة القانون. فالمجتمعات المتأثرة بالنزاعات تتعرض لخسائر في الانتاج والاقتصاد، وفي الأرواح والهياكل الأساسية، وتضعف امكانية القطاع الخاص على ايجاد فرص عمل وتوليد الدخل، وفي ظل مثل هذه الظروف، لابد من ضمان وضع سياسات اقتصادية مناسبة وفعالة من أجل تعزيز النمو والتنمية؛ لذا أصبحت التنمية الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع عبر دورها في توليد الدخل وايجاد فرص عمل لائقة، تحد من تبعات وآثار النزاع، فهي ركيزة أساسية وفعالة للسلم المجتمعي[42]، ويمكن للتنمية الاقتصادية أن تخفف من المظالم التي تسبب بها النزاع أو بسببها حدث النزاع[43]، ومن ثم أنَّ الدخل المنخفض للفرد يزيد من احتمالية حدوث نزاع أو

أصبحت التنمية الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع

(41) Peacebuilding Commission Working Group on Lessons Learned, Economic revitalization in peacebuilding and the development of service based infrastructure, Peacebuilding Support Office Department of Economic and Social Affairs United Nations, 22 November 2010, p3.

(42) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، استراتيجيات مقترحة لتحقيق التنمية في البلدان المتضررة من النزاعات في منطقة الإسكوا: دور الدولة وتنمية القطاع الخاص، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، بيروت، 13 آب 2009، ص8.

(43) Anna Louise Strachan, Peacebuilding and economic growth, Governance and Social Development Resource Centre, Helpdesk Research Report, UK, 2013, p2.

عنف، بينما يقلل النمو الاقتصادي من احتمالية حدوثهما.

لذا لا بد أن تأخذ التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع هذا الأمر في الحسبان. وهناك أربع نتائج عامة للتنمية الاقتصادية يمكنها أن تحقق السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع وهي[44]:

1. سبل العيش اللائق: لا بد أن يعمل الفرد باجر وعمل لائق، أيّ أنَّ الفرد يكسب ما يكفي للعيش الكريم ويعامل معاملة عادلة، ولا بد أن تكون فرص كسب العيش اللائق متاحة ويمكن الوصول إليها بشكل عادل، من أجل تقليل الإقصاء والتهميش.

2. رأس المال: أيَّ أنَّ الأفراد يمكنهم تجميع الأصول الاقتصادية بشكل آمن، لتحسين دخلهم، والاستثمار في الاقتصاد وتحسينه.

3. الايرادات والخدمات: أن تقوم السلطات الشرعية بجمع عائدات وضرائب كافية وتستثمرها لتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لتنمية الاقتصاد وتعزيز السلم المجتمعي.

4. الاستدامة البيئية والاجتماعية: فالتنمية الاقتصادية تعمل على تعزيز أو على الأقل تجنب الاضرار بالبيئة، وتعزز السلم المجتمعي.

هذه النتائج مجتمعة تُسهِم في تحقيق متطلبات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، فهي تؤدي إلى حماية الاستقرار المجتمعي، وتعمل على حل الخلافات بطريقة سلمية الأمر الذي يعزز الثقة بالمؤسسات ويعمل على زيادة الانتماء والشعور بالوحدة الوطنية ويحد من النزاعات الداخلية سواء بين الأفراد أم المكونات عبر توفير متطلبات التنمية وزيادة التماسك الاجتماعي, الذي يحقق بدوره الوحدة الوطنية ويتجاوز مرحلة النزاع.

التنمية الاقتصادية هي ركيزة أساسية للسلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع فهي تأمن العدل الاجتماعي لهم، وتحقق تكافؤ في الفرص بينهم

ومن ثم فإنَّ، التنمية الاقتصادية هي ركيزة أساسية للسلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع فهي تأمن العدل الاجتماعي لهم، وتحقق تكافؤ في الفرص بينهم، وتوفر حد أدنى من مستويات المعيشة للأفراد، فضلاً عن تعزيز الرفاهية الاجتماعية، وصيانة الحقوق الاجتماعية للأفراد التي تحقق بدورها السلم المجتمعي[45].

(44) Phil Vernon, Integrating peacebuilding into economic development, report was written for International Alert, London, June 2015, p5.

(45) مهدي سعداوي وفاروق بلخيري، دور التنمية الانسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خشلة، الجزائر، 2018، ص199.

الخاتمة

تُعدُّ قضية السلم المجتمعي إحدى أهم المعوقات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، فالسلم المجتمعي لا يُعدُّ خياراً يسيراً كما هو الحال مع إثارة النزاع والحرب، لأنه يحتاج إلى مجموعة من المرتكزات والمعطيات ترتبط بإحداث تغييرات قوية وعميقة في سلوك أطراف النزاع، وبناهم الاجتماعية المُسببة للعنف، الأمر الذي يدفعهم ويوجههم نحو التعايش السلمي والتفاعل مع الآخر المختلف عنهم في مصالحه وأهدافه، وقد أثبتت التجارب الدولية على مرَّ التاريخ أنَّ مرحلة السلم المجتمعي والتعايش بسلام والطريقة التي يتم بها إعادة بناء العلاقة بين أطراف النزاع في مرحلة ما بعد النزاع، هي مرحلة طويلة وشاقة جداً.

وقد توصلت هذه الدراسة (مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع) إلى جملة من النتائج التي يمكن عرضها وفق الآتي:

1. إنَّ البحث في الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم السلم المجتمعي تكشف عن وجود مضامين عديدة لهذا المفهوم الواسع، الذي يشير إلى أنَّ على الأفراد والمكونات الاجتماعية أنَّ يتعلموا كيف يمكنهم العيش بسلام والسماح لغيرهم بالعيش.

2. إنَّ الهدف من بناء السلم المجتمعي هو خلق نظام مبني على العدالة والمساواة، والحد من الانقسام الاجتماعي، أي أنَّ السلم المجتمعي هو عملية تتيح للمكونات الاجتماعية إمكانية تقليص أشكال عدم المساواة وتحقيق العدالة في التوزيع بين المكونات كافة، فضلاً عن تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3. يستند السلم المجتمعي على مجموعة من المرتكزات، مثل الحوكمة والحكم الرشيد، والتداول السلمي للسلطة.

4. السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع بحاجة إلى نظام حكم

يستند إلى معايير ديمقراطية حقيقية؛ لأنَّ غياب أو ضعف الشروط الديمقراطية في الوصول للسلطة؛ وإذا ما سيطر مكون اجتماعي واحد على السلطة أو ميلها إلى مكون معين دون البقية، فإنَّ الأمر سيؤدي إلى اتساع دائرة النزاع بين المكونات الاجتماعية، فينعكس سلباً على السلم المجتمعي.

5. يعتمد نجاح عملية بناء السلم المجتمعي في مجتمعات ما بعد النزاع على القدرة في فهمنا لتعقيدات بيئة النزاع، عبر مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين في المجتمع، فضلاً عن التنسيق بين السياسيات والبرامج والأنشطة بشكل فعال.

المصادر

أولاً: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2007.

2. ابو نصر اسماعيل الجوهري، الصحاح، حققه: محمد محمد تامر، المجلد1، حرف السين، دار الحديث، القاهرة، 2009.

ثانياً: الكتب

1. ابو فهر السلفى، الدولة المدنية: مفاهيم واحكام، ط1، دار عالم النوادر، القاهرة، 2011.

2. احمد وفيق، علم الدولة، الجزء4، ط1، مطبعة النهضة، القاهرة، 1936.

3. امين عواد المشاقبة ومعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

4. ايمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1952.

5. بودون وف بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ط1، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

6. جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية،

ج1، ط1، ترجمة: محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2013.
7. خالص جلبي، بناء ثقافة السلم، ط1، دار المنبر، دمشق، 1999.
8. سامح فـوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
9. شمران العجيلي وعدوية عثمان، التعددية والوحدة الوطنية: الواقع والطموح، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
10. عبدالحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي: الثقافة والدولة، ط1، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
11. محمد ذياب سطام، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي: دراسة مقارنة، ط1، دار السنهوري، بغداد، 2017.

ثالثاً: الدوريات والابحاث

1. اياد العنبر وحسين علي، الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي: عراق ما بعد داعش انموذجاً، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد35، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، 2018.
2. ايمان محمد الطائي، الحوار ودوره في ترسيخ اسس التعايش السلمي والتسامح في المجتمع، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد17، العدد67، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، 2020.
3. بدرية صالح عبدالله، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد20، العدد11، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2021.
4. حمدان رمضان محمد، ثقافة الحوار وابعادها الانسانية في المجتمع العراقي المعاصر: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة جامعة بابل الانسانية، المجدل28، العدد4، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2020.
5. خالد عبدالاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي

في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد2-3، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، 2016.
6. عبد الصمد بوكليخة، السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي (الجزائر أنموذجا)، مجلة اكاديميا، العدد5، المختبر العربي لإصلاح السياسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016.
7. محمد مصباح الجندي واحمد عمر مهلهل، المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي: ليبيا انموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد11، كلية الاقتصاد والتجارة زليتين، الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا، 2018.
8. معتز اسماعيل خلف الصبيحي وخلف صالح علي، الاسس الفكرية للتعايش السلمي في العراق بعد 2003، مجلة سر من رأى، المجلد16، العدد 62، كلية التربية، جامعة سامراء، 2020.
9. مهدي سعداوي وفـاروق بلخيري، دور التنمية الانسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خشلة، الجزائر، 2018.
10. نصيف جاسم العبادي واحمد جاسم المطوري، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة من 2003 إلى 2012، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9، العدد 36، كلية الادارة والاقتصادي، جامعة البصرة، 2014.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Anna Louise Strachan, Peacebuilding and economic growth, Governance and Social Development Resource Centre, Helpdesk Research Report, UK, 2013
2. Barbara Deming, Revolution and Equilibrium, First Printing, Grossman Publishers, New York, 1971.
3. Ernesto Ottone, Social cohesion: inclusion and a sense

of belonging in Latin America and the Caribbean, United Nations, Printed in Santiago, Chile, May2007.

4. Huda Kazem Muhammad and Ahmed Adnan Azeez, The State in the Thought of Political Islamist Movements in Morocco after 2011, res militaris, No.13, res militaris – france, 2023.

5. Jane Jenson, Defining and Measuring Social Cohesion, Commonwealth Secretariat and United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), UN, London, 2010.

6. Lesley Pruitt, Creating a Musical Dialogue for Peace, International Journal of Peace Studies, Vol 16, No 1, Spring/Summer 2011.

7. Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes: An Overview, IPRI Journal, Vol. 23, Issue 1, Islamabad Policy Research Institute, Islamabad, 2022.

8. Peacebuilding Commission Working Group on Lessons Learned, Economic revitalization in peacebuilding and the development of service based infrastructure, Peacebuilding Support Office Department of Economic and Social Affairs United Nations, 22 November 2010.

9. Phil Vernon, Integrating peacebuilding into economic development, report was written for International Alert, London, June 2015.

10. Regina Berger, Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Measurement, EuReporting Working Paper, No14, Social Indicators Deoartment, Center for Survey Research and Methodology (ZUMA), Mannheim, 2000.